غير مفيد بالرفع وانما الشرط في عملها الاعتماد على الاشياء المحسنة

وصيغها باللام او المجرد ومعمولها بها كما بالاضافة فما

قدمناه ساست ومعمول كلها في الاعراب بالوجوه الثلاثة

فينصب بالتمييز في نكرة وبالشابهة بالمفعول في غيره نكرة

هذا بيان تفصيل اقسام الصفة المشبهة العاملة في السبب باعتبار

حالها وحال معمولها وذلك ان الصفة اما معرفة باللام او مجردة عنها

ومعمولها ايضا اما باللام او مجرد عنها والمعمول لها حالة اخرى وهي ان

يكون مضافا الى شئ فهذه ستة اقسام والمعمول لها في كل واحد منها

ثلاث احوال رفع على الفاعلية وجر على الاضافة ونصب على التمييز ان

كان نكرة وعلى شابهة المفعول ان كان معرفة فاقسامها اذن بالاعتبار

وجوه الاعراب ثمانية عشر الحسن الوجه الاعراب الحسن وجه

كذلك الحسن وجهه كذلك حسن الوجه بوجوه الاعراب الحسن

وجه كذلك حسن وجهه كذلك وما جزئات اللام الا التي

فيسقط وجهات من الاوجه التي يعني ان الصفة المعرفة

باللام لا تكون معمولها في صورة المجرد اما معرفا باللام كما في الحسن الوجه

فيسقط من الاوجه التي ذكرناها وجهات احدهما الوصف المعرف

باللام المضاف الى المعمول المضاف نحو الحسن وجهه وذلك لعدم

حصول الخفة المطلوبة من الاضافة فيه وثانيهما الوصف المعرف

باللام المضاف الى المجرد عن اللام والاضافة نحو الحسن وجه و

انما امتنع هذا القسم وان حصل فيه التخفيف بحذف ضمير الموصوف

من وجهه واستتاره في الحسن لان الاضافة اللفظية فرع الاضافة

الحقيقة فرعيتها ان لا يكون على عكس ما عليها الاضافة الحقيقة

في الاكثر من تنكير المضاف وتعريف المضاف اليه واما الاقسام

الباقية

الباقية فصحيحة تامها وما كان منها غير رافع ظاهرا

ففيه ضمير مستتر بالضرورة يعني ان الصفة العاملة في السبب

ان رفعت ظاهرا في صدقة الا ذلك الظاهر ولا فهي ضرورة

امتناع خلوها عن المسند اليه وذلك الضمير فيما نحن فيه هو المنتقل

من السبب اليها والدليل على انتقاله الضمير الى الصفة واستتاره فيها

تأنيث الصفة في نحو هند حسنة الوجه والاصل فيها حسن الوجه

منها وتثنيتها وجمعها في نحو الزيدان حسنا الوجهين والزيدون

حسنو الوجوه والاصل فيهما حسن الوجهات منهما وحسن الوجوه

منهم ولا تأتي هذه العلامات في الصفة الا وفيها ضمير مستتر

وفي حكم هذا الباب كل اسم فاعل وكل اسم مفعول

بلا نصب كلمة يعني ان كل اسم فاعل لا ناصب نحو زيد قائم

الغلام وكل اسم مفعول لم يتعد الى الا الى واحد رفع على النيابة

نحو زيد مضروب الغلام وموجب المخدام حكمه حكم الصفة المشبهة

في كل ما ذكرنا من تفصيل المسائل ووجوب الضمير في غير رافع الظاهر

هذا وما اسمي الفاعل والمفعول غير الناصبين فان كانا ناصبين

نحو زيد ضارب غلامه مجردا او معطى غلامه درهما بحذف منصوب

بهما لم يجز نصب الفاعل منهما والجر اتفاقا لئلا يلتبس بالمفعول

ومنه اسم تفضيل لما كان زايدا على غيره في الفعل بالا

فعليته اسم التفضيل هو المشتق من لمن كان زايدا على غيره وذلك

الفعل بصيغة افعل وانما قال في الفعل اي الفعل الذي ماخذ

لئلا ينقض الحد بنحو زيد غلام فانها وصفت للموصوف بالزيادة

والغلبة لكن لا دلالة لها على الزيادة في ماخذها اعني الزيادة

والغلبة كما في ازيد واغلب وانما قال بالا فعلية لئلا ينقض بنحو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)